مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/29

بيان من أجل المشرق

نحو صياغة جديدة للعلاقات العراقية-السورية

د. سعد سلوم بسام القوتلي

تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

بيان من أجل المشرق: نحو صياغة جديدة للعلاقات العراقية-السورية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية والعسكرية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. سعد سلوم/ أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، والمنسق العام لمؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية

بسام القوتلي/ سياسي سوري والرئيس السابق للحزب الليبرالي السوري

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

في قاعات نيويورك المزدحمة، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت تلك المصافحة التي جرت بين الرئيس السوري أحمد الشرع ورئيس الوزراء العراقي علي الزيدي مشهداً بصرياً مكثفاً يعلن سقوط خط أخير من خطوط القطيعة، ويسدل الستار على حقبة ثقيلة خيّم عليها التوجس وطال أمدها.

بالنسبة لنا، لم يكن المشهد مفاجئاً بقدر ما كان لحظة تجسيد حي وعملي لمسار فكري شاق خضناه قبل أشهر. كانت تلك اللحظة بمثابة كسر علني لجدران «الارتياب الأخوي» التي ارتفعت عقوداً بين بغداد ودمشق.

من رحم هذا الإدراك، وُلد «بيان من أجل المشرق»، المبادرة التي أطلقناها لتكون وثيقة فكرية واستراتيجية مشتركة، قدّمت قراءة نقدية لإرث الصراعات وتجليات التباعد منذ ترسيم الحدود الحديثة، وطرحت مقاربة جديدة تؤسس لجسور من التواصل الثقافي والمجتمعي والسياسي للمشرق.

تفكيك إرث «الارتياب الأخوي»

إن فهم دلالات هذا التحول الراهن والوصول إلى هذه اللحظة الاستثنائية يتطلب العودة إلى قراءة السجل التاريخي للعلاقات بين البلدين، فالانقطاع والارتياب لم يكونا الأصل في تاريخ المشرق، بل طارئاً أفرزته تحولات وسياسات العقود الأخيرة.

فبعد سقوط الدولة العثمانية، كان من الطبيعي أن نرى عراقيين يساهمون في بناء الدولة السورية، وسوريين يساهمون في بناء الدولة العراقية، حتى إن الملك فيصل أصبح ملكاً على العراق بعد إسقاط حكمه من قبل فرنسا في سوريا.

وفي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، شهد الحراك السياسي في سوريا صراعاً محورياً بين رؤيتين مشرقيتين: تيار يدعو إلى الوحدة مع مصر، وآخر يتبنى خيار الوحدة

مع العراق. انتصر خيار الوحدة مع مصر عام 1958، على الرغم من الجغرافيا والروابط الاجتماعية التي كانت تجعل العراق الخيار الأقرب والأكثر طبيعية، فالتواصل التاريخي بين دير الزور والأنبار عبر الامتداد العشائري الواصل بين البلدين، والترابط التجاري الأزلي بين الموصل وحلب، ناهيك عن المحور السياسي والثقافي بين بغداد ودمشق، كلها كانت أدلة ساطعة على عمق هذا الشريان المشرقي.

وتتعدد الأسباب السياسية والأيديولوجية التي رجحت كفة الوحدة مع مصر حينها، إلا أن أحد أهم أبعادها غير المعلنة تمثل في التوجس الإقليمي والدولي من ميلاد كتل جيوسياسية هائلة في قلب المشرق، فأي تكامل سوري–عراقي كان كفيلاً بإنشاء دولة متصلة من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، تجمع بين ثروات العراق النفطية والمائية، وزراعة سوريا وصناعتها، فضلاً عن موقع استراتيجي يشرف على خطوط التجارة القارية، وقوة بشرية قادرة على البناء والعمل. لذا، التقت مصالح أطراف إقليمية ودولية متعددة حينها على عرقلة هذا المشروع ومنع قيام تكتل مشرقي قوي يُغيّر معادلات التوازن في المنطقة.

واستمرت العلاقات بين الدولتين في التأرجح بين مدّ وجزر، لكن شريان التواصل الاجتماعي والاقتصادي ظل نابضاً، بل إن لحظات الأزمات الوطنية كشفت عن عمق هذا الترابط الأخوي، ويُعدّ الدعم العسكري العراقي لسوريا في حرب أكتوبر 1973 شاهداً حياً على ذلك، حين تدفق الجيش العراقي (عبر المدرعات وسلاح الجو) إلى الجبهة السورية ليتصدى للهجوم المضاد، ويسهم بشكل مباشر في حماية دمشق وتثبيت الخطوط الدفاعية.

غير أن مسار ميثاق العمل القومي ومشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين (1978–1979) سرعان ما انهار مع صعود صدام حسين إلى سدة الحكم وتصفية القيادات الداعمة للتقارب، لتندلع واحدة من أطول القطائع السياسية في تاريخ المشرق. ولم تقف تلك القطيعة عند حدود قطف خطوط الأنابيب وتجميد التجارة الرسمية، بل تعمقت مع دعم حافظ الأسد لإيران في حرب الخليج الأولى (1980–1988)، مما أرسى انقطاعاً غير مألوف بين المجتمعين.

وعقب عام 2003، دخل التباعد مرحلة أكثر خطورة، إذ تحولت العلاقات من الانقطاع السياسي إلى الاشتباك الإقليمي بالوكالة، وتجلى ذلك في تغذية أطراف عدة للاستقطاب الطائفي، واتهامات بغداد لنظام الأسد بتحويل الأراضي السورية إلى ممر ورئة لوجستية لتنظيم القاعدة والشبكات المسلحة للعبور إلى العراق، يعقبه بعد عام 2011 تدخل فصائل مسلحة عراقية في الصراع السوري لحماية النظام. وهكذا أُسرت الإرادة المشرقية لسنوات طويلة داخل دوامة الصراعات الأمنية والأيديولوجية الحادة.

تجاوز اختناق المضائق: التكامل السوري–العراقي كضرورة وجودية

الآن، يبدأ مسار العلاقة بالانعطاف نحو منحنى جديد، فقد أدركت النخب والرأي العام في البلدين عبثية الاستقطابات الطائفية والدمار الذي ألحقته بالنسيج المجتمعي والبنى التحتية. وأمام الهزات الجيوسياسية الكبرى (ولا سيما التوترات العسكرية والمواجهات المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وما رافقها من تهديدات لإغلاق المضائق المائية الحيوية، كـ «مضيق هرمز»، وتعطيل سلاسل الإمداد والتجارة الدولية)، فرضت الواقعية السياسية والاقتصادية نفسها كخيار وجودي لا مفر منه.

لقد كشفت هذه الأزمات الإقليمية الخلل الهيكلي في اعتماد العراق على منافذ بحرية ورئة تجارية واحدة، وأعادت التذكير بالميزة الاستراتيجية للمشرق؛ فنرى اليوم طروحات جادة لوصل ميناء الفاو الكبير على الخليج العربي بالموانئ السورية على البحر المتوسط (اللاذقية وطرطوس). هذا الربط البري والسككي لا يختصر أزمنة الشحن وكلفة الترانزيت فحسب، بل يفتح الباب لإقامة مدن ومناطق صناعية مشتركة على طول هذا الممر اللوجستي.

كما تتجلى هذه الواقعية في إعادة إحياء الفكرة الاستراتيجية لمدّ أنابيب النفط من حقول البصرة والحديثة إلى ميناء بانياس السوري، مما يمنح النفط العراقي منفذاً آمناً ومباشراً إلى الأسواق الأوروبية بعيداً عن اختناقات المضائق البحرية. وفي المقابل، يمتد هذا التكامل

إلى قطاع الخدمات والسياحة؛ إذ تبرز فرصة تحويل جزء كبير من حركة السياحة الدينية والطبية والتسوق للعراقيين نحو الحواضر السورية كبديل مكافئ وأقل كلفة عن وجهات أخرى مثل تركيا.

إنها معادلة مصلحية متكافئة وواضحة المعالم: يحتاج العراق إلى سوريا كمنفذ بري وبحري استراتيجي وبديل آمن على البحر المتوسط، بينما تحتاج سوريا إلى العراق كشريك تجاري رئيسي، ومورد حيوي للطاقة، وسوق واعدة لاستيعاب منتجاتها الزراعية والصناعية.

الممر المشرقي وطريق التنمية

فضلاً عن ذلك، فإن هذا التكامل لا يقتصر على كونه استجابة لضرورة إقليمية ثنائية فرضتها الأزمات المتلاحقة، بل يمثل إعادة تموضع جيو–اقتصادي حاسم على خارطة التجارة الدولية. إن الجغرافيا المشرقية الممتدة بمرونة من شواطئ الخليج العربي إلى حوض البحر المتوسط تمنح التقارب السوري–العراقي ميزة تفضيلية فريدة، تجعل منه حلقة وصل استراتيجية وممراً لوجستياً أقصر وأقل كلفة لنقل البضائع والطاقة بين أسواق آسيا وأوروبا.

وتتجلى هذه الأهمية في القدرة على شبك المبادرات الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها مشروع «طريق التنمية» الذي يربط ميناء الفاو بالحدود الشمالية عبر تفرعات حيوية نحو الموانئ السورية، كـ «طرطوس واللاذقية»، مع الممرات التجارية الإقليمية ومبادرة «الحزام والطريق» الصينية العالمية. هذا الربط لا يكتفي برفع القيمة الجيوسياسية للبلدين فحسب، بل يغير قواعد اللعبة؛ إذ يُحوّل المشرق من ساحة مفتوحة للتنافس الدولي والتنازع بالوكالة إلى منصة ترابط قاري وشريك رئيسي لا يمكن تجاوزه في سلاسل الإمداد العالمية.

غير أن الانتقال بهذه البنية التحتية العابرة للحدود، من خطوط سكك الحديد وربط الموانئ إلى شبكات نقل النفط والغاز والكهرباء، من الأطر النظرية إلى التنفيذ العملي، يصطدم

بعقبة التمويل الحرج والبيئة الجيوسياسية المعقدة، وفي مقدمتها قيود العقوبات الدولية وشروط المؤسسات النقدية التقليدية.

وهنا يبرز الرهان الحقيقي على ابتكار أدوات مالية غير تقليدية للتعافي الاقتصادي المشرقي، تبدأ بتحفيز رأس المال الوطني المغترب ورجال الأعمال في الشتات (السوري والعراقي) من خلال ضمانات تشريعية واستثمارية جاذبة، وتتوج بمقترح تأسيس «صندوق استثمار المشرق للتنمية». إن خلق هذه الحاضنة التمويلية المستقلة، التي تعتمد على المبادرة الاقتصادية الشراعية والموارد الذاتية، يضمن تمويل المشروعات البنيوية بمعزل عن الضغوط الخارجية، ويمنح الشراكة المشرقية المناعة والاستدامة بوجه الهزات والاشتراطات السياسية الدولية.

جبهة بيئية موحدة لتفكيك الصراعات

ومثلما تفرض جغرافيا الاقتصاد أشكالاً جديدة من التكامل عبر خطوط التجارة والطاقة، فإن جغرافيا المياه والبيئة تضع العراق وسوريا أمام مصير مائي ومناخي مشترك؛ فاستنزاف نهري دجلة والفرات وتفاقم ظاهرة الجفاف وآثار التغير المناخي لم تعد مجرد تحديات وطنية معزولة، بل تهديداً وجودياً عابراً للحدود. إن بناء تكامل مائي وبيئي مشرقي ليس مجرد ضرورة بيئية، بل معادلة تفاوضية استراتيجية تُشكّل جبهة موحدة في مواجهة التحديات مع دول الجوار التشاطئية، وتضمن إدارة مستدامة للحوضين المائيين، وتحول ملف المياه من نقطة تنافس تقليدية إلى مرتكز لاستراتيجية أمن قومي بيئي تحمي مستقبل الحياة في المشرق.

وفيما يتجاوز أبعاد الاقتصاد والبيئة، سيكون لأي تقارب سوري–عراقي أثر كبير في إنهاء الصراعات الطائفية في المنطقة، والانتقال من عقل الأيديولوجيا أولاً إلى عقل المصلحة أولاً، والتي من دونها لن تتمكن شعوب المنطقة من بناء مستقبل لها.

من التنافس السلبي إلى التكامل مع الجوار وإدارة التنوع

من المهم أيضاً ألا يُبنى التقارب السوري–العراقي على أسس تنافسية مع دول الجوار، وإنما على أسس تكاملية مع كل من يرغب بعلاقة ندية مبنية على احترام متبادل، وعلى تطبيق القانون الدولي بالنسبة إلى أي نزاعات بينها.

فطرق التجارة بين العراق وسوريا لا يجب أن تُطرح كبديل عن طرق تجارة تخدم دولاً أخرى، وإنما كمكمّل لها، والمشاريع الصناعية ليست منافساً لصناعات دول محيطة، وإنما وسيلة لإنتاج ما لا ينتجونه ولتحقيق تكامل معها أيضاً. كما أن تخفيف القيود التجارية بين الدولتين لا يجب أن يعني بناء جدران مع دول المنطقة الأخرى، ولا أن تُستخدم قوة البلدين لفرض التوجهات على دول الجوار.

ولكي ينجح هذا المسار العراقي–السوري، فسيكون علينا بناء مقاربات جديدة نحو إدارة التنوع، وتفكيك صراعاتنا الإثنية والدينية، بحيث يصبح تنوعنا مصدر فخر وقوة لنا جميعاً، بدلاً من أن نسمح بتوظيفه من قبل قوى أخرى تريد تحقيق مصالحها على حساب مصالح شعوبنا.

من المهم في فترة التحول أن يشعر العربي والكردي والآشوري والسرياني والتركماني والسني والشيعي والمسيحي والعلوي والدرزي والإيزيدي والأرمني والشركسي وسائر مكونات شعبنا بأن وجودهم لم يعد مهدداً، وأنهم يتمتعون بفرص متساوية لتحقيق النجاح والمشاركة الاقتصادية والسياسية، وأن يُنظر إليهم بوصفهم أفراداً متساوين كمواطنين، وليس على أساس هوياتهم الجماعية أو المكوناتية.

الاستثمار في أجيال المشرق

ولأن الرهان الحقيقي على المستقبل لا ينفصل عن بناء أجيال جديدة متحررة من قيود القطيعة، فإن مأسسة هذا المسار تتطلب دبلوماسية أكاديمية وثقافية شبابية تتجاوز الأطر

السياسية والنخبوية الضيقة. إن العبور نحو مستقبل مشرق مشترك يمر عبر تسهيل التبادل الأكاديمي الشامل بين الجامعات والمعاهد في الحواضر التاريخية (بغداد، دمشق، حلب، الموصل)، وإطلاق منح دراسية وبرامج ثقافية موحدة لشباب البلدين.

هذه الشراكات الطلابية والأكاديمية من شأنها خلق بيئة حوارية حية تُرسّخ مفاهيم «المواطنة الجامعة» وتفكك الرواسب الطائفية والإثنية لدى الجيل الجديد، متحولةً بالمبادرة من وثيقة فكرية ونخبوية إلى ثقافة مجتمعية حية يتبناها الشباب ويصنعون من خلالها هوية مشرقية متجددة.

الركائز الخمس لإعادة بناء العلاقات المشرقية

ما تقدم يستند الى ما أطلقناه في مبادرتنا التي استندت على ركائز أساسية لإعادة صياغة العلاقة المشرقية، أبرزها:

1. تجاوز إرث الارتياب والدعوة إلى طي صفحة التوجس الأخوي والتنافس السلبي بين عواصم المشرق، والانتقال من حالة الصراع إلى التكامل الاستراتيجي.
2. التركيز على أن التنوع القومي والديني والمجتمعي يمثل مصدر غنى وقوة إقليمية، شريطة إدارته بروح المواطنة الحاضنة للجميع.
3. إعادة الاعتبار للحدود المشتركة لتكون مساحات للتواصل البشري، والتبادل التجاري، والتنمية المستدامة، بدلاً من إبقائها نقاط توتر وعزلة أمنية.
4. إحياء الشراكة الثقافية والاجتماعية العميقة التي تربط حواضر المشرق التاريخية (كبغداد ودمشق وحلب والموصل) وتعزيز التواصل بين مجتمعاتها.
5. التحرر من الأطر الأيديولوجية المغلقة والمستوردة التي غذت القطيعة، وتطوير مقاربات سياسية واقعية تستند إلى المصالح المشتركة والمستقبل المشرقي المرن.

المبادرة كحوار مشرقي بآفاق عربية

حظي بيان المبادرة الموسوم «بيان من أجل المشرق» باهتمام نقدي وإعلامي في الأوساط الثقافية والسياسية العربية، حيث أثار نقاشات نوعية وتغطيات بارزة في الصحافة السورية والعراقية، إذ أبرزت المبادرة صحيفة الثورة السورية بتاريخ 24 شباط 2026، التي نشرت البيان وناقشت أبعاده الفكرية والحضارية، بالتزامن مع صحيفة المدى البغدادية في التاريخ نفسه، بما يعكس أهمية استعادة الحوار الشعبي والثقافي بين دمشق وبغداد.

كما نُشرت المبادرة مرة ثانية في صحيفة العالم الجديد بتاريخ 13 حزيران 2026، ممثلةً خطوة مهمة لنقل النقاش من نخب المكاتب المغلقة إلى الرأي العام، وتسليط الضوء على إشكاليات التنوع وحقوق المكونات من الداخل العراقي.

وتجاوز الصدى الإطار الثنائي ليصل إلى الفضاء الأكاديمي العربي الأوسع، حيث خصصت «مجلة السياسة الدولية» (الصادرة عن مؤسسة الأهرام المصرية العريقة) تغطية متميزة ونشرت البيان كاملاً، ليتحول من مقال رأي عابر إلى وثيقة مرجعية للباحثين المعنيين ببناء السلام والتنوع في المشرق.

إن ما بدأ بنقاشات نخبوية للمبادرة، نُشرت في عشرات المواقع والمنصات العربية، لم يلبث أن وجد طريقه إلى أروقة القرار السياسي والدبلوماسي، فقد تلا هذا الحراك الفكري تقارب رسمي تجسّد في زيارات متبادلة، أبرزها زيارة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى دمشق في حزيران 2026 لتدشين التعاون المؤسسي، فضلاً عن التنسيق الأمني لضبط الحدود.

وكانت المصافحة التاريخية التي جمعت رئيس الوزراء العراقي والرئيس السوري أحمد الشرع، إلى جانب الزيارة الاستراتيجية التي أجراها رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، القاضي فائق زيدان، إلى دمشق، وما نتج عنها من لجان قضائية مشتركة لمعالجة الملفات العالقة، كملف مخيم الهول، الدليلَ على أن طروحات «بيان من أجل المشرق» كانت استجابة ضرورية لواقع فرض على الدولتين معالجة تحدياتهما المشتركة عبر الدبلوماسية

ومؤسسات الدولة الرسمية.

مجلس التعاون المشرقي: مأسسة العلاقات

إن ضمان ديمومة هذا المسار وحمايته من التقلبات السياسية والحكومية في العواصم يقتضي الانتقال بالمبادرة من طور البيان الفكري والتقارب السياسي المرن إلى مأسسة هيكلية وشاملة. ولعل الخطوة العملية الأكثر إلحاحاً تتمثل في تأسيس «مجلس التعاون المشرقي» أو إيجاد «لجنة تنسيق عليا دائمة»، تجمع التمثيل الحكومي مع خبراء الاقتصاد، والأكاديميين، ورجال الأعمال، وممثلي المجتمع المدني. إن أطراً مؤسسية دائمة من هذا النوع من شأنها تحويل الأفكار الاستراتيجية (من خطوط التجارة إلى إدارة التنوع) إلى خطط عمل تنفيذية مستمرة وجداول زمنية ملزمة، تتجاوز تبدل الحكومات وتصون المصالح الحيوية لشعوب المنطقة.

ولن يكتمل هذا المسار المؤسسي دون الانتقال بالتوازي من مفهوم «الضبط الأمني التقليدي» للحدود إلى مقاربة أعمق تستند إلى «الأمن الإنساني المتقاطع»، فالتنسيق القضائي والأمني لمعالجة الملفات العالقة ليس سوى خطوة أولى تتطلب حوكمة ديموغرافية وأمنية طويلة الأجل.

إن تجفيف بؤر التطرف يستدعي وضع حلول جذرية للمشكلات القانونية والمدنية للأسر والأطفال في الشريط الحدودي، بالتوازي مع إطلاق برامج تربوية وثقافية مشرقية مشتركة لإعادة الدمج المجتمعي والتصدي لمنابع الفكر المتطرف، بما يضمن تحويل المناطق الحدودية من خواصر أمنية رخوة إلى حزام أمان مجتمعي ومستدام.

إن الأمم لا تصنع مستقبلها بالأسوار ولا بالقطيعة، وإنما ببناء الثقة وتوسيع دوائر التعاون. وإذا نجحت سوريا والعراق في تحويل صراعات الماضي إلى شراكة مبنية على المصالح المشتركة واحترام التنوع، فقد يصبح هذا التقارب بداية مرحلة جديدة للمشرق، تتكامل فيها دول المنطقة؛ مرحلةً تُقاس فيها قوة الدول بما تبنيه لشعوبها، لا بما تملكه من أسلحة

وأدوات صراع.

إن ما نراه اليوم (من المصافحة السياسية العليا وصولاً إلى اللقاءات القضائية والتنفيذية المباشرة) يؤكد أن شعار «تجاوز الارتياب» بات ضرورة استراتيجية لا محيد عنها لإنقاذ مستقبل المشرق، واستعادة ترابطه الحضاري والمجتمعي، وترسيخ نسيجه الاستراتيجي المشترك.

ملحق: بيان من أجل المشرق: حوار عراقي سوري لتجاوز قرن من «الارتياب الأخوي»[1]

يقدم سعد سلوم (العراق) وبسام القوتلي (سوريا) رؤية استراتيجية لطيّ صفحة قرن من الارتياب، وتحويل العلاقة بين دمشق وبغداد من خطوط تماس إلى شراكة تكاملية: دمشق بوابة العراق إلى المتوسط، وبغداد عمقه الاستراتيجي، بما يعزز استقرار البلدين ومستقبلهما

كعراقيين وسوريين، ندرك اليوم أننا لا نعيش حاضرنا بقدر ما نعيش ارتدادات قرن كامل من الافتراق الجوهري. فالمسألة السورية في الوعي السياسي العراقي، ونظيرتها العراقية في الوعي السياسي السوري، كانت قصة صراع على الهوية والزعامة بدأ منذ لحظة الانكسار التاريخي عام 1920.

حين سقطت مملكة فيصل الأول في دمشق في تموز 1920 إثر معركة ميسلون، وعاد الضباط الشريفيون إلى بغداد محملين بمرارة الانكسار وطموح التعويض في الدولة العراقية الناشئة، تشظى حلم الوحدة بين رؤيتين متناقضتين: رافدينية وشامية.

وترك فشل محاولات التقارب والوحدة في الأربعينيات والخمسينيات، سواء تلك التي انطلقت من بغداد كمشروع الهلال الخصيب (1943) والاتحاد العربي (1958)، أو تلك التي انطلقت من دمشق وقادها الجناح الحلبي في الكتلة الوطنية والتي تحول لاحقاً إلى حزب الشعب حالة من الشك المتبادل بيننا، فبدلا من أن تكون الحدود والموقع الجغرافي وسيلة للتعاون، تحولت إلى مصدر للقلق والخوف، حيث أصبح كل طرف يخشى أن يسيطر عليه الطرف الآخر أو يتدخل في شؤونه الخاصة.

حتى حين توحدت الرايات الأيديولوجية مع وصول حزب البعث للسلطة في كلا البلدين عام 1963، لم يزدنا التشابه إلا قطيعة، فصرنا إخوة أعداء يتنافسون على حق التفسير وشرعية القيادة، لاسيما بعد الانقسام التاريخي بين قطبي الحزب (بغداد ودمشق) عام 1966، وهي

1. نشر في صحيفة الثورة السورية في 24 شباط 2026 وفي صحيفة المدى البغدادية في تاريخ متزامن.

المنافسة التي بلغت ذروتها حين استلام كل من صدام حسين وحافظ الأسد القيادة، ومن ثم دخول العراق في الحرب مع إيران 1980–1988 واختيار دمشق الوقوف مع إيران ضد بغداد ومن ثم إغلاق الحدود بين البلدين، مما كرس هوة الارتياب على مستوى القيادات والغربة بين الشعوب.

إن هذا الافتراق الجوهري الذي أسست له أحداث عام 1920 تحول بمرور العقود إلى عقيدة سياسية مشحونة غذت صراع السرديات بين العاصمتين. لقد حكمت الجغرافيا على بلدينا أن يعيشا تجربة مريرة كأخوة أعداء، حيث تكسرت كل مشاريع الوحدة والعمل المشترك على صخرة التنافس المحموم حول مركزية القيادة. كان السؤال المحوري الذي عطل بوصلة التكامل طويلا هو: لمن تكون المرجعية؟ هل لدمشق التي تمثل أثينا العرب برمزيتها الثقافية ودورها كمطبخ للأيديولوجيا؟ أم لبغداد التي تمثل بروسيا العرب بسطوة مواردها ومركزية قوتها العسكرية؟

هذا التنافس الذي استنزف طاقاتنا، هو ما يدفعنا اليوم (ككُتّاب لهذا المقال من بغداد ودمشق) إلى إعلان القطيعة مع حقبة نرجسية القادة والولاءات الضيقة، لنعلن انحيازنا التام للمدرسة الواقعية البراغماتية. إننا ندرك يقينا أن المسألة السورية لم تعد قابلة للتأجيل أو المراقبة من وراء الحدود، فاستقرار دمشق هو صمام الأمان الوحيد لسلامة البيت العراقي، وقوة بغداد هي السند الاستراتيجي لبقاء الدولة السورية وتماسكها.

إننا أمام منعطف تاريخي يفرض علينا تجاوز عقدة المرجعية التاريخية لصالح مصلحة البقاء، وتحويل التشابك القسري الذي فرضته نيران الحروب إلى شراكة تضمن بقاءنا معاً في جغرافيا شرسة لا تحترم الضعفاء ولا تعترف بالمنقسمين.

هذا التنافس المحموم بين دمشق وبغداد حوّل المشرق العربي إلى ساحة مواجهة تُدار بالهواجس والدسائس، مما أضاع علينا فرصا تاريخية للتكامل التدريجي الذي كان كفيلا بتحصين المنطقة أمام العواصف. ومع ذلك، جاءت تحولات القرن الحادي والعشرين لتعيد

صياغة هذه العلاقة، فالغزو الأميركي عام 2003 غير وجه العراق وهويته السياسية، ومن بعده جاء إعصار داعش في 2014 الذي اجتاح الحدود والسيادة، أثبتا لنا زيف الحدود السياسية أمام وحدة التهديدات الوجودية. لقد اكتشفنا في خضم النيران أن الدم الذي سال في الموصل والرقة كان ينزف من الجسد ذاته.

إن نيران الحرب لم تحرق الأوهام الأيديولوجية فحسب، بل كشفت عن حقيقة أن أمن بغداد لا يمكن أن يُصنع في معزل عن استقرار دمشق، وإن أي تصدع في جدران أحد البيتَين سيهدم سقف الآخر حتما، وأن التدخلات الخارجية في أي من البلدين ستخترق البلد الأخر. إن الانتقال من نرجسية الزعامة إلى شراكة البقاء ليس خيارا دبلوماسياً نملكه، بل هو الطريق الوحيد والاضطراري لتجاوز قرن كامل من التيه الاستراتيجي.

ينبغي أن يقودنا حوار يجمع النخب العراقية والسورية بالضرورة إلى تجاوز سيولة السرديات السياسية نحو صخرة المصالح الصلبة، حيث ننتقل من حالة تكامل الفوضى الخلاقة التي سادت لسنوات كقدر جغرافي فرضته السياسات الدولية، إلى تكامل المنفعة كخيار استراتيجي مدروس وممنهج. فإذا كان التاريخ قد سجل تنافسنا العقيم على حق التفسير وأوهام الزعامة، فإن الجغرافيا اليوم تضعنا أمام معادلة الاعتماد المتبادل التي لا تقبل القسمة على اثنين، ولا تحتمل ترف الانفراد بالقرار.

فمن المنظور العراقي، لم يعد استقرار سوريا مجرد رغبة دبلوماسية أو انحيازاً سياسياً لطرف على حساب آخر، بل هو ضرورة حيوية لفك عقدة الاختناق الجغرافي المزمنة. إننا في بغداد نرى في سوريا الرئة الطبيعية والمنفذ الاستراتيجي الوحيد نحو المتوسط الذي يكسر حصار الجغرافية وتعقيدات الجوار الإقليمي. وبدون استقرار هذا الممر واستعادة حيويته، ستظل حدودنا ثقباً أسود لا يستنزف الموارد البشرية والمالية فحسب، بل يبتلع أحلام التنمية المستدامة، ويجعل من مشاريعنا الاستراتيجية، وعلى رأسها مشروع طريق التنمية، مساراً يتيماً يتجه شمالاً فقط، بينما يطمح العراق لأن يكون له امتداد غربي حيوي يربطه مباشرة بموانئ المتوسط وأسواق أوروبا، وبدون هذا الربط، سيبدو مشروعنا التنموي

كجسد فقد أطرافه، وبات مقطوعاً عن امتداده الطبيعي نحو الغرب.

أما من المنظور السوري، فإن العراق يمثل العمق الاقتصادي والاستراتيجي والظهير المالي والسياسي الذي لا يمكننا الاستغناء عنه في معركة البقاء. إن دمشق ترى في بغداد طوق نجاة حقيقي لكسر العزلة الخانقة وتجاوز آثار العزلة الدولية، فالعراق اليوم ليس مجرد جارٍ تربطنا به وشائج القربى، بل هو الشريك الاستراتيجي الذي يمنح الرئة الاقتصادية السورية القدرة على التنفس مجددا، ويمثل البوابة المفتوحة نحو أسواق الخليج والشرق.

إن هذا التبادل الوظيفي بين الرئة السورية والعمق العراقي هو الذي سيحول الحدود من خطوط تماس قلقة إلى مناطق ازدهار مشترك، مؤكداً أن زمن التنافس قد انتهى فعليا ليحل محله زمن شركاء البقاء.

إن جوهر هذا التحول المنشود يكمن في الشجاعة لمواجهة المسكوت عنه: لقد أنتجت سنوات الحرب والقطيعة شبكات اقتصادية موازية نشأت في ظلال الفراغ، وتحولت إلى اقتصاد ظل عابر للحدود يستفيد منه الفاعلون من غير الدول على حساب سيادة العاصمتين. إننا نتفق اليوم، كصوت نخبوي مشترك، على أن السبيل الوحيد لضمان استدامة البقاء هو تحويل هذه الممرات الرمادية إلى شراكة مؤسساتية رسمية وتفاهمات عابرة للأنظمة والتحولات السياسية الطارئة.

إن الهدف هو أن تصبح الممرات الواصلة بين بغداد ودمشق وبين الموصل وحلب وبين أربيل والقامشلي وبين البصرة وطرطوس وبين كركوك وبانياس شريانا لوجستيا يخضع لسيادة الدولتين وحدهما، وبما يحول الحدود من خطوط تماس قلقة ومصدر للتهديد، إلى مناطق تبادل وازدهار ومصدر للثروة. إن هذا التحول هو الكفيل بإنهاء أسطورة الإخوة الأعداء للأبد، ليحل محلها عهد شركاء المصير الاقتصادي.

وبناء على هذا الفهم لإرث الارتياب وحتمية التكامل، نتوجه نحن (في هذا الحوار المشترك)

بنداء ملحّ إلى صنّاع القرار في العاصمتين: إن اللحظة الراهنة لم تعد تحتمل ترف الانتظار النشط أو الاكتفاء بردود الأفعال. إنها تتطلب تبني سياسة هجينة وشجاعة، تنتقل بالعلاقة فورا من مربع التنسيق الأمني الاضطراري والمحض، إلى مربع الشراكة بين دولتين تدركان أن قوتهما في اندماجهما، وأن ضعفهما في استمرار شتاتهما.

انطلاقا من هذه القراءة الواقعية لضرورات الجغرافيا، نضع أمام صنّاع القرار في بغداد ودمشق ثلاث ركائز استراتيجية تشكل الأرضية المشتركة للبقاء:

1. تحويل الحدود من خطوط تماس إلى شرايين حياة: لقد انتهى الزمن الذي كانت فيه البادية السورية–العراقية ثقبا أسود يبتلع الاستقرار الإقليمي. إن الضرورة تقتضي تحصين الحدود ليس فقط بالوسائل العسكرية، بل عبر تحويلها إلى ممرات لوجستية آمنة. إن منع انبعاث التهديدات يتطلب عقيدة أمنية مشتركة تحمي «طريق التنمية» وتحول المنافذ البرية من منصات لتصدير الأزمات إلى نقاط انطلاق للازدهار المشترك.
2. تصفية إرث الفوضى: إن استعادة السلم المجتمعي العابر للحدود تبدأ من الجرأة في تفكيك الألغام البشرية التي خلفتها الحرب. إن إغلاق الصراعات الطائفية ليس مجرد إجراء فني، بل هو خطوة وجودية لغلق الثغرات التي يستثمرها التطرف لضرب أمن العاصمتين، إنها مسؤولية تضامنية لضمان ألا يظل مستقبلنا رهينة لتبعات الماضي، فالمشتركات بيننا أكبر من الفروقات التي يستخدمها الأخرون لإغراقنا في الفوضى.
3. الانتقال من الارتباط بالأنظمة (الذي أورثنا صراعات القرن العشرين) إلى الارتباط بالدولة ككيان مؤسسي ثابت. إن ضمان الاستدامة يكمن في بناء مؤسسات ولجان مشتركة (أمنية، اقتصادية، وسياسية) محصنة ضد تبدل الوجوه أو تقلب الأمزجة السياسية، ليكون القرار الاستراتيجي محكوما بالمصلحة القومية العليا فحسب.

4. الابتعاد عن سياسات العداء مع الجيران، واستخدام هذا التقارب كنموذج يصلح لتقارب أوسع في المنطقة يكرس علاقات التعاون والتكامل لا التنافس والتقاتل، ففي عصر الدول الكبرى لم يبقى مكان في هذا العالم للضعفاء، ولا يمكننا بناء قوتنا على حساب جيراننا وإنما بالعمل معهم لبناء مكانة لنا جميعاً.

لقد استنفدنا طيلة قرن مضى كل محاولات التباعد، ولم نحصد سوى ضياع السيادة. اليوم، ونحن في عام 2026، نعلنها صراحة: لقد ولى زمن صراعات الزعامة وحق التفسير بين أثينا الشام (دمشق) وبروسيا العرب (بغداد). نحن لا نملك رفاهية الانفصال الجغرافي، فالحدود التي رسمتها الخرائط القديمة تلاشت أمام وحدة النيران ووحدة المصير.

إن كلفة أي انهيار في دمشق لن تتوقف عند حدود دمشق، بل ستقتلع أعمدة الاستقرار في بغداد. إن سوريا الجديدة هي بوابة البقاء والمدى الحيوي الذي يمنح العراق رئته على المتوسط، تماما كما يمنح العراق سوريا عمقها الاستراتيجي وحيويتها الاقتصادية. لقد آن الأوان لنكف عن كوننا إخوة أعداء، لنصبح شركاء حقيقيين في زحام التحولات الكبرى في المنطقة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org